

## الخليج العربي.. القبيلة والدولة وغرق الأزمة

مهنا الحبيل

معّدّت قضية توظيف القبيلة في الأزمة الخليجية، بصورة غير مسبوقة، منعطفاً تاريخياً منذ تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى نشأة الدولة القُطُرية، والتي في الأصل كانت تُقدّم أوراقها للأمم المتحدة، والرواق الدولي، وبيانها الثقا في التعليمي لأجيالها، بأنها دولة سياسية وسيادية، لا تجمّع عشائر.

ويقي طرح دولة المواطننة الدستورية في مساحة محدودة، لم تكرّس مرجعية دستور المواطننة، بل التبعية للسلطة، أساساً للحصول، أو البقاء، على جنسية هذه الدولة أو تلك، وإن كان هناك تفاوتٌ كبير بين بعض دول الخليج العربي في هذا الملف.

ولقد شُوهدت صورة القبيلة، وجُعلت عنصر توظيف ذاتي، وهذا ليس حقيقياً، فالقبيلة مكون اجتماعي وطني واسع في تاريخ الجزيرة العربية، ولا يُمكن لعلم الاجتماع السياسي أن يتجاوز فهم هذا المكون من دون إنصافه، ولقد أوجدت رحلتها المعاصرة أفواجاً من النخب العلمية والتطور المدني، والشراكة التقنية والتخصصية.

بل كان هذا المكون حاضراً ضمن التيارات الفكرية العميقـة، بما فيها اليساران القومي والشيوعي، فضلاً عن فصائل القوميين المتعددـة، وشارك بعض أبنائـها في مشاريع الحراك الديموقراطي الإصلاحي، أو المقاومة المدنية الفكرية للتطبيع مع المشروع الصهيوني المركزي.

وهذا لا يُسقط إشكالية سهولة توظيف القبيلة، عبر التفويج التهيجـي، من خلال بعض المشيخـات القبلية، لكن هذا التفويج السياسي هو الأساس الذي أظهر بعض نماذـج إنسان الخليج العربي، من عرب الحاضرة وعرب القبيلة، بهذه المستوى من الانحطاط، وكيف حُـول بعضـهم من مدارـج العلم والسلوك الإسلامي والأخلاقـاتـ الـحضـارـيةـ، بلـ والـاخـتـراقـ العـلـمـيـ، والـتفـوقـ الأـكـادـيمـيـ، إلى مجرد هـتـّـيفـ لـلـكـراـهـيـةـ، لـعـانـ لـأشـقـائـهـ العـربـ، بلـ وـالـخـلـيـجـيـنـ المـخـلـفـيـنـ، بـكـلـ لـغـةـ.

بذيئة، فهذا إنتاج للمشروع السياسي للأزمة لا القبيلة، وإن بزرت هشاشةٌ لا أحسبها خاصةً بأهل الخليج العربي، فتفويج الشعوب في المصراعات الفُطّرية في المغرب العربي، أو بين مصر الرسمية ومن يختلف معها، منذ "كامب ديفيد" في 1978، شهد دورات انحطاط واسعة، أسقطت كل عرفٍ أخلاقيٍ جمع العرب بذواتهم، والعرب بالعالم الآخر، كما أن إسقاط أكبر انتفاضة عربية حقوقية، تحققت في مصر في ثورة يناير في العام 2011، شهدت تحشيداً بشرياً، نجحت فيه المخابرات المصرية في تحويل تلك التيارات الثقافية العربية إلى قبائل وطوائف، كانت ترساً في "30 يونيو" لتدمير حلم الشعب المصري، وتزامن ذلك في بسط لغة انحطاطٍ وضياعٍ، وجّهت إلى "الإخوان المسلمين" ابتداءً، ثم شملت كل من انتقد النظام المصري.

ولكن بقيت سلطة المشيخة القبلية ذات تأثيرٍ واسع، في الحالة الخليجية، خصوصاً حين فوجئت ككيانات بديلة، ودفعتها الرياض إلى إعلان العزم على الغزو القبلي لقطر. وهذا يقود إلى بحث عميق بشأن ما إذا كان لهذا المستوى من التفويج أصولاً أوصلت إلى هذه الحالة، وما هو موقف الدولة ذاتها، خصوصاً في الحالة السعودية، من التفويج القبائي.

فقد قدّمت الدولة السعودية، في مناهجها وتاريخها الذي سطّرَه رجال المؤسسة الرسمية، مفهوماً يركّز على أن مشروع التأسيس السعودي وحد القبائل في إطار الوطنية الجديدة، وحماها من إرث الصراع القبائي.

بل كان الملك سلمان شخصياً، حين إمارته الرياض، المسؤول في الأسرة السعودية الحاكمة لمراسلة القبائل وتحذيرها، فور وصول معلومةٍ بتناقلهم هجائيات الحرب القبلية التي عصفت بالجزيرة، حين عاد الغزو الجاهلي في القرون الأربع الماضية قبل تأسيس الدولة السعودية الثالثة، وهو ما عاد صخيهاليوم، وارتدى على الداخل السعودي.

ولا شك أن الأدوار السعودية استغلت القبيلة (ووظفتها) في مراعاتها. وهناك جدل عميق وحساس في قضية عسكرة القبيلة، عبر الأيديولوجية الوهابية.

وشارك في الصراع في هذا الجدل الشيخ عبدالعزيز التويجري المستشار الخاص والمقرّب من الملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز، وتحميله مشايخ الدعوة الوهابية توريط القبائل في بعض الحروب، في محاولةٍ منه للدفاع عن موقف الملك عبد العزيز، خصوصاً في مذابح الطائف الشهيرة. (كتابه "لسراة الليل هتف الصباح").

وقد لعبت مرافعة الشيخ عبد العزيز التويجري، الملقب بالشايق، وهو شخصية من أسرة حضرية عريقة من منطقة المجمعـة السعودية، وأفكاره دوراً مركزاً في موافق الملك عبد الله، وخلافه مع أشخاصه عن صورة السعودية الجديدة.

وكانت من مسائل الخلاف فكرة تحالف المشايخ والدولة، وهي فكرة كان الطرف الآخر يستخدمها ضدّه.<sup>٥</sup>

طل التويجري يُدافع عن الدور السعودي في مضمون العروبة، محاولاً تقديم نموذج مختلف في مهرجان الجنادرية، باستضافةٍ مكثفةٍ لمثقفين عرب يساريين وقوميين، على أمل أن يُثبت أن الخلاف التاريخي مع الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر لا يقلل من العروبة السعودية، والتي سقطت في الأزمة الخليجية، حين لُعن العرب، في مساحاتٍ إعلاميةٍ واسعة، باسم التحالف مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ومشروعه الإسraelيلي.

وهناك مدار، لا يمكن أن يُفهم في مسألة تمويع أسر الحكم في الخليج وشرعيتها الاجتماعية، والعرف الذي أُسقط في الأزمة الخليجية أيضاً، فشائع شعوب المنطقة تتوزّع على ثلاثة أصول:

- عرب القبيلة في الباادية والضواحي،

- عرب الحاضرة،

- الأسر القبلية للحاضرة.

وكل أسر الحكم في الخليج تنتمي للشريحة الثالثة، وهي الأسر التي تحصّرت، ولديها انتماء قبائلي، فيما الأولى هي قبائل الباادية، والتي لا يعني وصفها هذا خلوّها من التحضر المدني، والثانية هي أبناء الانتماء العربي للأرض والحضر المدينيون (المدينة).

وكان من عناصر الشرعية الاجتماعية أن تستشعر الشريحتان، الأولى والثانية، بانتماء خاصٍ من طرفها لأسر الحكم التي تشمل الجميع، إلا أنه في الأزمة الخليجية صدرت حروب إعلامية عنصرية فتاكة، للتحريض والتقليل من عرب الحاضرة والطعن فيهم، وبأسماء رسمية كبرى.

وهو ما أعاد الطرح من جديد: هل انتقلت الدولة إلى المواطننة السياسية، أم أن كل ذلك التاريخ كان محطةً أسدلت غشاءً وهماً، يعطي انطباعاً بالتقدّم المدني، ولا يلبث أن يسقط في الأزمات، فالتقدم الحماري، أخلاقي قبل أن يكون عمرياً مادياً؟

مهنا الحبيل - كاتب عربي مستقل مقيم في كندا

